

ثالثاً: مفاهيم القياس والتحقق:

يشمل هذا المستوى الافتراضات و المبادئ و القيود المرتبطة بعملية القياس المحاسبي و التي هي بمثابة الأسس التي تستند عليها هذه العملية. حيث يقوم المحاسبون باستخدام هذه الافتراضات و المبادئ و القيود عند القيام بالإجراءات المحاسبية و إعداد التقارير المالية. وتشمل مفاهيم القياس و التحقق كل من الافتراضات الأساسية، و المبادئ المحاسبية، و القيود التطبيقية:

أ- الافتراضات الأساسية:

- 1- : يقوم على الافتراض على أساس اعتبار المنشأة (وحدة اقتصادية مستقلة) عن ملاكها. مما يعني أن أصول وخصوم المنشأة والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الناتجة عن عملياتها هي في الواقع خاصة بالمنشأة وليس بملاكها.
- 2- : يقوم هذا الافتراض على أساس أن المنشأة ذات عمر مستمر وليس هناك نية لإنهائها أو تصفيتها. ويترتب على هذا الافتراض تقييم أغلب أصول المنشأة بالتكلفة التاريخية.
- 3- : ويعني هذا الافتراض أن المحاسبة تفترض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي (الريال في السعودية) وعدم تغيرها. ولعل الواقع الاقتصادي يناقض هذا الافتراض مما أدى إلى تأثيره على المعلومات المالية المحاسبية.
- 4- (.....): ويعني هذا الافتراض تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية، قد تكون سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية، مما يسهل عملية تقييم أداء المنشأة كما يسهل عملية مقارنة أدائها عبر الفترات المختلفة.

ب-المبادئ المحاسبية: تمثل الارشادات التي يتبعها المحاسب في أداء عمله:

- 1- : ويعني هذا المبدأ أن الأساس المستخدم في عملية التسجيل هو التكلفة التاريخية. وقد واجه هذا المبدأ مؤخراً الكثير من الانتقاد، مما أدى إلى ظهور اعتبارات القيمة السوقية العادلة و إعادة التقييم.
- 2- : ويهتم هذا المبدأ بتحديد النقطة الزمنية التي يتم عندها تسجيل الإيراد وغالباً ما تتمثل في تسليم المبيع أو انتقال ملكيته أو تقديم الخدمة، مع وجود عدد من الاستثناءات؛ مثل عقود الإنشاء طويلة الأجل.
- 3- (.....): ويقصد به مقابلة الإيرادات و المصروفات و المكاسب و الخسائر خلال فترة زمنية محددة للوصول إلى صافي الدخل.
- 4- (.....): يعني هذا المبدأ أنه يجب أن تكون القوائم المالية كاملة بشكل تعكس معه واقع المنشأة ونتائج عملياتها بصدق. ويرتبط هذا المبدأ بخاصية المعلومات المحاسبية،

حيث أن المعلومة التي ترتبط بأهداف القوائم المالية يجب الإفصاح عنها. كما يرتبط هذا المبدأ أيضاً بخاصية بحيث يمكن وصف القوائم المالية بأنها قوائم يمكن الاعتماد عليها عندما لا تغفل المعلومات الحاسبية التي يمكن أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار. ويقر مبدأ الإفصاح الأمثل بأهمية الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث في تاريخ لاحق لتاريخ القائمة المالية أو الفترة التي تغطيها.

ج- القيود التطبيقية:

- 1-/.....: مما يعني أن إعداد المعايير المحاسبية و إعداد القوائم المالية يجب أن يتم في ضوء تحليل المنافع والتكاليف المرتبطة بها. مما يعني أن المنافع المستمدة من تقديم المعلومات المحاسبية يجب أن تفوق تكاليف إعدادها وتقديمها.
- 2-: تعتبر المعلومة المالية مهمة نسبياً إذا كان لها تأثير في عملية اتخاذ القرار. ويرتبط هذا المفهوم بكل من خاصية الملائمة، وخاصية الحياد، ومبدأ الإفصاح العام. فارتباطه بخاصية الملائمة يتمثل في أن المعلومة التي ليست على علاقة وثيقة بأهداف المحاسبة المالية لا يجب أن يتم الإفصاح عنها. أما ارتباطه بخاصية الحياد فإنه يعني أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تشمل جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية. أما ارتباطه بمبدأ الإفصاح العام فإنه يتمثل في أن أي معلومة ذات أهمية نسبية يجب أن يتم الإفصاح عنها، والعكس صحيح. وفيما يتعلق بتحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية فإن هناك عدد من الأسس الكمية و النوعية. فعلى سبيل المثال؛ يمكن نسبة البند في قائمة الدخل إلى الدخل من النشاط العادي (الدخل من التشغيل)، كما يمكن نسبة البند في قائمة المركز المالي إلى إجمالي المجموعة التي يقع فيها البند (مثل مجموعة الأصول المتداولة).
- 3-: قد تفرض طبيعة النشاط الرئيسي للمنشأة بعض المعالجات المحاسبية التي تمثل خروجاً على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ كما الحال في نشاط البنوك.
- 4-: حيث ينبغي على المحاسب عندما تواجهه عدة بدائل للقرار أن يختار البديل الذي لا يؤدي إلى زيادة الدخل أو قيمة الأصول. و أوضح الأمثلة على ذلك هو تطبيق قاعدة التكلفة السوق أو أيهما أقل عند تقييم المخزون. وقد واجه هذا المفهوم مؤخراً الكثير من الانتقادات.